

بيروت في 2/7/2007

بيان صادر عن نقابة المستشفيات

يعرض واقع القطاع الاستشفائي

في غمرة الاحداث الصعبة التي تشهدها البلاد، اخذت نقابة المستشفيات على نفسها منذ مدة، عدم التحدث في الاعلام عن الازمة المالية الحادة التي يعانها القطاع الصحي، حرصاً منها على عدم المساهمة في زيادة الهم على قلوب الناس اذ يكفيهم ما يعيشونه يومياً وما يشهدونه من مآسي ومصائب. الا ان هذا الصمت ترجم على ما يبدو من قبل البعض بان الامور تسير على ما يرام وان ليس هناك من مشكلة، مما يستوجب منا اثارة هذا الموضوع مجدداً، ربما ذلك يساعد في تحفيز المسؤولين على معالجته بالسرعة اللازمة.

منذ حرب تموز 2006 ولغاية الآن، ومع تدهور الاوضاع الامنية والمعيشية والمادية في لبنان، تضاعفت مسؤوليات المستشفيات فرغم التباطو المتزايد في تسديد مستحقاتها، قررت الاستمرار في تقديم الخدمات وابقاء ابوابها مفتوحة لاستقبال الجميع دون تفرقة والزام جميع موظفيها متابعة العمل في ظروف مضيئة، دون ان تتمكن في كثير من الاحيان من تأمين رواتبهم وذلك من منطلق الشعور بالمسؤولية وتجنباً لكارثة صحية واجتماعية محتمة.

الا ان المآزق السياسي الحاد القائم في البلد، طغى على ما عداه من مشاكل حيوية. ففي الوقت الذي تجاهد المستشفيات يوماً بيوم لتأمين الدواء والطبابة للمرضى، نرى كيف ان التزاعات السياسية تؤدي الى مزيد من التدهور في الاوضاع على كافة المستويات وتنعكس سلبياً على اداء الادارات الرسمية.

ان تأمين السيولة للمستشفيات هو اولوية ملحة لا يحتمل التأجيل. فالمريض يقصد المستشفى ليتلقى العلاج الفوري، وهذا حق مكتسب يجب ان يتأمن له مهما كانت الظروف.

ولا احد اكثر منا يعرف مدى ضرورة تأمين الدواء للمرضى، ومدى معاناة الناس بسبب الضائقة المالية. ولا شئ يضاهي معاناتهم سوى شعورنا بالعجز عن تقديم العلاج اللازم لهم عندما يقصدوننا.

ان السياسة الجائرة التي اتبعتها الصناديق الضامنة الرسمية وتأخرها الزمن عن تسديد مستحقات المستشفيات على مدى السنين انعكست بكل سلبياتها الآن على المرضى الذين كان من المفترض ان تؤمن لهم هذه الصناديق التغطية الصحية عند الحاجة.

فاذا كان المطلوب من المستشفيات ان تقوم بواجبها كاملة، فهذا لا يمكن ان يتحقق اذا لم تصلها ايضاً حقوقها كاملة. والا فكيف تستطيع تأمين الدواء للمرضى والاجور للعاملين فيها ؟

وكيف يطلب منها مثلاً دفع فواتير الكهرباء شهرياً وبدون اي تأخر كي لا يصار الى قطع التيار عن المستشفى وشلها تماماً، وتعريض حياة المرضى للخطر المحتم وفي المقابل يبقى لها في ذمة وزارة الصحة مستحقات تعود حتى الى سنة 2000 ؟

واين المنطق في ان يعمد الضمان الاجتماعي الى تحصيل الاشتراكات عن المضمونين كل شهر تحت طائلة فرض فواتر باهظة على المتخلفين، وفي نفس الوقت يتأخر في تسديد ما عليه للمستشفيات والمضمونين لمهل تتجاوز 15 شهراً واحياناً سنتين؟

والسؤال الذي نطرحه : من يتحمل مسؤولية عجز المستشفيات عن الاستمرار في العمل مع ما سينتج عن ذلك من ارتدادات وخصوصاً في هذا الظرف الدقيق ؟

واي وطن سوف يبقى واية دولة يمكن ان تستمر اذا لم يعد بمقدور الناس ان تحصل على الطبابة والاستشفاء؟ وما نفع السياسة اذ لم تكن لتأمين حاجات الناس؟

هناك اكثر من مائة الف مضمون اختياري اصبحوا الآن شبه محرومين من اية تغطية صحية، وبالرغم من نداءاتنا المتكررة منذ اشهر لم تعالج مشكلتهم بعد. كما انه لم يعد سراً ان المضمونين العاديين يواجهون احياناً كثيرة صعوبات وعراقيل في الحصول على الطبابة والاستشفاء، وهذه الصعوبات والعراقيل سوف تزداد حتماً يوماً بعد يوم وكذلك الامر بالنسبة لمرضى وزارة الصحة.

ان مجموع فواتير الاستشفاء التي تتحملها الصناديق الضامنة الرسمية (وزارة الصحة العامة، الضمان الاجتماعي، الجيش، قوى الامن الداخلي، تعاونية الموظفين) تبلغ 600 مليار ليرة لبنانية سنوياً وهو مبلغ زهيد قياساً على المستوى العالي للخدمات التي تؤمنها المستشفيات لاكثر من 3.5 مليون مواطن هم على عاتق هذه الصناديق اي بمعدل 115 دولار اميركي سنوياً عن كل شخص وبالتالي نحن نستغرب الا تتمكن هذه الصناديق من تسديد ما يتوجب عليها.

لقد قامت المستشفيات بكل ما يمكنها القيام به واستترفت جميع امكانياتها. فماذا عساها تفعل الآن ومستحقاتها ناهزت 900 مليار ليرة وهي على ارتفاع مستمر بسبب التباطوء في وتيرة الدفع، وسوف تتجاوز الآلف مليار ليرة آخر هذه السنة اذا بقي الوضع على هذا المنوال.

من هنا ضرورة التحرك بسرعة للمعالجة.

فالناس في كل مكان تعاني ولولا طغيان الاخبار السياسية والامنية حالياً، لكانت صرختهم تسمع بقوة ووضوح اكثر وعلينا جميعاً ان نتعاون للعمل وفق ما يمليه علينا صوت الضمير .

واذ نشير الى ان الكثير من المستشفيات لم تتمكن من دفع اجور موظفيها كاملة منذ اشهر عدة وايضا من تسديد ثمن الادوية والمعدات والمستلزمات الطبية فاننا نهيب بالمسؤولين ان يعمدوا الى تسديد ما لا يقل عن مائة مليار ليرة لبنانية من مستحقات المستشفيات (ما يوازي 12% من مجموع المستحقات)، وذلك في مهلة لا تزيد عن عشرين يوماً على الشكل التالي :

50 مليار ل.ل. عن الضمان الاجتماعي بما فيه الضمان الاختياري.

50 مليار ل.ل. عن سائر الصناديق وخاصة وزارة الصحة .

اننا بكل مودة واخلاص، نحذر من خطورة الوضع وانعكاساته الصحية والاجتماعية ونلقت الى ضرورة نزع فتيل هذه الازمة، اذ يكفيننا جميعاً ما نعاني من مشاكل ولا حاجة للمزيد بل نحاول ايجاد فسحة ولو ضيقة لالتقاط الانفاس بانتظار حلول اكثر شمولية.